

كلمة المجموعة الأفريقية
محافظ البنك عن جمهورية كوت ديفوار
في الاجتماع السنوي الثاني والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية
جدة - المملكة العربية السعودية
مايو ٢٠١٧

أصحاب السمو الأمراء وأعضاء الحكومة
معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية
المحافظون الموقرون
الضيوف الكرام مع حفظ الألقاب والمقامات لأصحابها
السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

السيدات والسادة المحافظون
معالي رئيس البنك الإسلامي للتنمية
الضيوف الكرام
السيدات والسادة

إنه لمن دواعي السرور والشرف لي أن ألقى عليكم هذه الكلمة باسم المحافظين الأفارقة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في أول اجتماع سنوي ينعقد تحت رئاسة معالي الدكتور بندر بن محمد بن حمزة أسعد الحجار. رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. فبكل الشكر والعرفان أتوجه لزملائي الأفارقة الذين منحوني شرف تمثيلهم في هذا الحدث الاستثنائي.

اسمحو لي قبل أن أبدأ حديثي أن أتوجه - باسم حكوماتنا - باسمي عبارات الامتنان إلى خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، و إلى حكومة و شعب المملكة العربية السعودية، علي حسن الضيافة و حفاوة الاستقبال الذي شهدناه منذ قدومنا إلى هذا البلد العريق.

كما يطيب لي أن أتوجه بتهنئتي إلى معالي الدكتور بندر حجار بمناسبة توليه رئاسة مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وشكره على كافة التدابير التي اتخذت من أجل نجاح اجتماعنا. الدكتور بندر حجار يمثل خبرة ثرية وواسعة اكتسبها عبر تدرجه في وظائف ومهام عدة كأستاذ جامعي، ثم رئيساً للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى، ثم نائباً لرئيس مجلس الشورى، ثم رئيساً للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأخيراً وزيراً للحج بالمملكة العربية السعودية.

سيدي الرئيس، لقد جاء تعيينكم على رأس هذه المؤسسة المرموقة في وقته المناسب. حيث إن ما تتسمون به من مواهب قيادية وخبرة واسعة سيكون له بالغ الأثر بلا شك في جعل مؤسستنا تتبوأ المكانة الأولى لدي كل الدول الأعضاء. اسمحوا لي إذن سيدي الرئيس أن أجدد لكم باسمي وباسم زملائي عهدنا على مواصلة العمل معكم وصولاً لتحقيق مهمتكم النبيلة.

كما لا يفوتنا بهذه المناسبة أن نعبر عن خالص امتناننا لسلفكم الجليل، الدكتور أحمد محمد علي، الذي كرس حياته المهنية في خدمة مؤسستنا، وتحلي بإنكار الذات وبذل الكثير من الجهد لجعلها نموذجاً يعترف العالم أجمع بنجاحه، ومن ثم فإن تنصيبه رئيساً شرفياً لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية هو أمر طبيعي ومستحق.

**أصحاب المعالي،
السيدات والسادة،**

كما تعلمون جميعاً أن معدل التنمية الاقتصادية بإفريقيا كان الأقل على مستوى العالم قبل عام ١٩٩٠، يصاحبه فقر مزمن، ونظم اقتصادية متذبذبة، ونقص في استثمارات البنية التحتية، إضافة إلى إدارة سياسية واقتصادية ضعيفة.

أما اليوم، فقد شهدت الأوضاع في إفريقيا تغيراً ملموساً، إضافة إلى تحقيق معدلات نمو وتنمية متسارعة خلال العقدين السابقين. كما شهدت معدلات الفقر المدقع تراجعاً بنسبة ٢٨% في إفريقيا جنوب الصحراء في الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وقد تميزت السياسات الاقتصادية ومناخ الأعمال والاستثمار والاستقرار السياسي بإحراز تحسن كبير. وعلى إفريقيا أن تفخر بأنها نجحت خلال السنوات الأخيرة في جذب حجماً قياسياً من الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي ارتفعت من ٤٢,٨ مليار دولار أمريكي في الفترة من ٢٠٠٤-٢٠٠٨ إلى ٦٦,٥ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥.

وإلى جانب النمو الاقتصادي المتسارع خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، فإن مؤشرات الصحة ومستوى المعيشة قد سجلت أيضاً تحسناً ملموساً، إضافة إلى التقدم الكبير الذي تم إحرازه لتحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية والجهود المبذولة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

**الحضور الكرام،
السيدات والسادة،**

هذا التقدم الملحوظ ينبغي وألا ينسينا التحديات الكثيرة القائمة بالفعل والتي ندعو مجموعة البنك ونحث عليها مساعدتنا على تخطيها.

من بين هذه التحديات يمكننا أن نذكر:

القدرة على التكيف والأمن الغذائي: إن المشكلات التي تشهدها إفريقيا جنوب الصحراء في وقتنا الحالي تدعونا إلى ضرورة تعزيز القدرة على التكيف لمواجهة الصدمات الخارجية ولاسيما الكوارث والنزاعات، وإلى ضرورة تحقيق الأمن الغذائي. وفيما يخص المسائل الملحة المتعلقة بالجماعات والتشريد القسري، فإننا نطمح أن نتعاون مع مجموعة البنك الإسلامي في جهوده لتعبئة الأموال وصرفها للبلدان والجماعات واللاجئين. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أهمية التصدي للأسباب الجذرية التي تؤدي إلى هشاشة الأوضاع، وكذا مساعدة الدول على تعزيز قدرتها على التكيف المؤسسي والاجتماعي.

ونحن بذكر مسألة اللاجئين نثمن ونحيي الجهود التي قام بها البنك لتلبية الاحتياجات الملحة مع تعزيز أهداف التنمية متوسطة بعيدة الأجل. وفي هذا المقام، أود أن أوجه نداءً للسادة المحافظين الأفارقة كي يستمروا في الوفاء بالتزاماتهم تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، والذي يمثل الهيئة التابعة لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية الموجهة للبلدان الأكثر فقراً، وذلك لتقديم يد العون للدول التي تقوم بإيواء اللاجئين وحل مسألة التشريد القسري عبر الحدود. كما يتعين تعزيز القدرة على التكيف لدعم خطوات النهوض بالتنمية الشاملة، والاستثمار في الموارد البشرية ومضاعفة الجهود من أجل التخفيف والحد من المخاطر.

ويتمثل التحد الثاني في **تعزيز القدرات المؤسسية:** فكما تعلمون أن البلدان التي تمتلك مؤسسات قوية هي ذاتها التي حققت مستويات رخاء وتنمية اقتصادية مرتفعة. ففكرة إفريقيا الصاعدة التي ننشدها جميعاً لن تتحقق إلا إذا امتلكت الدول مؤسسات قوية، وهو ما يدفعني إلى دعوة الدول الإفريقية الأعضاء بمجموعة البنك الإسلامي للعمل بجدية في هذا الاتجاه عن طريق الاستثمار المستدام في الموارد البشرية وفي المؤسسات.

واسمحوا لي في هذا الصدد أن أحيي أشكال الدعم المؤسسي المتعدد الذي قدمته مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لإفريقيا، لا سيما عن طريق تعزيز القدرات الاقتصادية الأساسية، والنهوض بالجماعات ومؤسسات التعليم العالي وكذلك دعم المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية، ودعم القدرات في مجال المفاوضات الخاصة بعقود إدارة الموارد الطبيعية.

ونحن نأمل أن تواصل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية بذل الجهود لمساعدة بلداننا في بناء مؤسسات قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات جيدة لتحقيق النمو والتنمية.

تتمثل الأولوية الثالثة في **التكامل الإقليمي:** ويظل تنفيذ البرامج الإقليمية، لا سيما تلك المتعلقة بالبنية التحتية، أحد الاهتمامات الهامة والمشروعة لمجمل البلدان الإفريقية.

وإذا كانت إفريقيا قد مثلت مؤخرًا الوجهة الأولى الجاذبة للمستثمرين، فإنه يتعين عليها أن تحت الخطي لخفض ما بها من عجز في البني التحتية، والذي يستلزم منها ضخ ٩٣ مليار دولار كل عام خلال العشر سنوات القادمة.

ونحن نرحب بتعاون مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مع جهودنا المبذولة في الوقت الحاضر لتحقيق التكامل الإقليمي عن طريق رفع الحواجز التي تفصل بيننا. غير أنه يتعين على مجموعة البنك مواصلة الاستثمار على نطاق واسع في بناء وتحسين البني التحتية، لا سيما في مجالات النقل بالسكك الحديدية، والطرق السريعة العابرة للحدود، وربط البلدان بشبكة كهربائية، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والنقل الجوي والبحري.

ويتعلق التحد الأخير بآليات الإقراض الميسورة والمبتكرة: حيث أن دولنا الإفريقية بحاجة إلى موارد لسد حاجات التنمية الأساسية. ومن ثم يتعين إيجاد طرق وأنماط جديدة من أجل إقرار النمو، والنهوض بالاقتصاد التنافسي وتعزيز القدرة على التكيف في مواجهة الصدمات والأزمات وكذا بناء مجتمعات سلمية وتشجيع النمو الشامل. وفي هذا الصدد، يمكن لمجموعة البنك الإسلامي النظر في إمكانية الاستفادة من تمويلات القطاع الخاص، والتمويل المشترك، والتجمع في نقابات، والتمويل المختلط، وتحمل التكاليف المترتبة على المخاطر السيادية، وكذلك تعبئة الشركاء ومنهم المجموعة العربية للتنسيق والعمل الخيري وكل ما من شأنه تعظيم النتائج المرجوة.

في نفس هذا السياق يمكن لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية دعم الجهود الرامية لتعزيز القدرات، وكذا المساعدة في التحليلات الخاصة بتعبئة الموارد الداخلية لأنه يتعين أن تكون إفريقيا قادرة على تمويل بعض المشروعات الإستراتيجية تمويلًا خاصًا.

وفي مجال تمويل المصادر، يتعين تحديد الحلول البديلة المبتكرة، وعلي وجه الخصوص النظام المالي الإسلامي الذي بدأ العالم الاعتراف به بشكل كبير وخاصة خلال السنوات الأخيرة في غرب إفريقيا عن طريق أنظمة الصكوك. وقد حان الوقت كي تنظر مجموعة البنك الإسلامي بجدية في التمويل بالعملية المحلية مما سيعود بالنفع على مجموعة البنك وعلى الدول الأعضاء على حد سواء.

وأخيرًا لا يسعني أن أختتم هذا الجزء دون أن أدعو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بالتعاون مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، إلى تعبئة المزيد من الموارد لمساعدة البلدان الإفريقية الخارجة من النزاعات أو التي تعاني من حالات الهشاشة.

